الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

JSIE BISKRA
Journées Scientifiques Internationales sur l'Entrepreneuriat

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 03/ 04/ 05 ماي 2011

أنظمة الإنتاج المحلية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الصناعات التقليدية في الدول المغاربية .-

الاسم و اللقب : بوشنافة أحمد

الرتبة: أستاذ محاضر

رقم الهاتف الجوال : 0779503719

البريد الالكتروني : pmepnr08@yahoo.fr

الجامعة : : جامعة بشار – الجزائر -

الاسم و اللقب : عادل فاطمة الزهراء

الرتبة: أستاذ مساعد

رقم الهاتف الجوال : 91-28-89-71-0213

البريد الالكتروني :
adel_fatimazohra@yahoo.fr

الملخص

تحاول الدول المغاربية- في كل من الجزائر ، تونس و المغرب -تبني نماذج جديدة لرفع تنافسية المؤسسات - تسعى من خلالها إلى مسايرة العولمة الاقتصادية التي فرضت عليها رفع الحماية عن مؤسساتها بموجب العديد من الاتفاقيات الثنائية الدولية مما يعرض المؤسسات المحلية إلى منافسة أجنبية شرسة، وأمام هذا الوضع تظهر أنظمة الإنتاج المحلية كوسيلة لرفع تنافسية هذه المؤسسات فمن خلال تجمعها في أي شكل من أشكال أنظمة الإنتاج المحلية،تحقق المؤسسات العديد من المزايا(التجديد و الابتكار- وفرات الحجم ...) التي تمكنها من تجسيد تنافسية أكبر، وهو حال الصناعات التقليدية في الدول المغاربية فبعض التجارب التي سنبينها في هذا البحث تؤكد مدى مساهمة أنظمة الإنتاج المحلية في تحقيق ديناميكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه البلدان .

من خلال هذا البحث سنتناول المحاور التالية :

أنظمة الإنتاج المحلية، التنافسية –الإطار المفاهيمي والنظري –

وضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المغاربية الثلاث .

بعض التجارب الناجحة لأنظمة الإنتاج المحلية في تحقيق الديناميكية التنافسية للصناعات التقليدية في الدول المغاربية .

المداخلة

-أنظمة الإنتاج المحلية، التنافسية –الاطار المفاهيمي والنظري : –

أ) أنظمة الإنتاج المحلية عن ماذا نتحدث :

يقصد بأنظمة الإنتاج المحلية مجموعة من أنواع التركز الجغرافي للمؤسسات حيث ترتبط بموجبه المؤسسات فيما بينها بمجموعة من العلاقات تمثل مزيجا من علاقات التنافس والتعاون إضافة لعامل الجوار الجغرافي وهي السمة المشتركة بين هذه التركزات في حين تختلف عن بعضها في درجة هذا الترابط والتي تندرج من أبسط صورة لهذا التركز و المتمثلة في " المقاطعة الصناعية" وصولا الى الأوساط المبتكرة .

ولقد اهتمت نظريات التنمية بدراسة نماذج التركز الجغرافي من أجل توضيح الأبعاد الإقليمية لتحولات النسيج الإنتاجي ، فالعلاقة بين الإقليم و الإنتاج ، منذ أعمال مارشال حول دور الجوار الجغرافي في تحقيق الكفاءة أو الفعالية الإنتاجية ، كانت محور العديد من البحوث في العلوم الاقتصادية ، حيث انطلقت الأبحاث من ايطاليا ، فقد قام كل من G.

Beccatini1992, A.Bagnasco C.Trigili 1993) , أثناء بحوثهم على "ايطاليا الثالثة "Troisième Italie " "وتركيزهم على الطابع الاجتماعي الداخلي للتنمية "التكوين الاجتماعي للسوق " قاموا بتحليل نوع التنظيم الصناعي لهذه المناطق الممثل كمزيج من المنافسة- التعاون في إطار نظام يشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجد متخصصة ، وقد سمحت طريقة تنظيمها والتقدم التكنولوجي فيها بإحياء مفهوم قديم هو "المناطق الصناعية les District Industriels " " "الذي قام بوصفه مارشال سنة 1890 في كتابه "مبادئ الاقتصاد "، فالتنسيق من خلال السوق و التبادل المبني على الجوار الجغرافي ،يحقق التقسيم الاجتماعي للعمل - التفكيك العمودي- ما بين المؤسسات الصغيرة و المتخصصة في قسم من نظام إنتاجي.

بعد ذلك قام كل من (M.Piore ,CH.Sabel 1984 (بإرجاع إنجاح المقاطعات الصناعية إلى حالة أكثر عمومية .فباعتمادهم على نظرية التسوية اعتبروا أن الإنتاج الكمي الفوردي -والذي يعتبر جامدا- تحول إلى نظام مبني على التخصص المرن و الذي [2] يمثل شكله المكاني المقاطعة الصناعية ، كما كانت - حلقة الفرع le circuit de – branche الشكل المكاني للنموذج الفوردي .

-و بالموازاة مع ذلك، وتحت هذه التأثيرات قام فريق من الباحثين في فرنسا بدراسة الأنظمة الصناعية المحلية (Courlet et Pecqueur 1991, 1992) في حين ركز باحثون آخرون بالعمل على الجانب الإقليمي أو الترابي للتصنيع و الابتكار (Gilly ,Grossetti ,Dupy1993) حيث اعتبروا أن الاقليم يعد في حد ذاته –وسط ابتكاري « milieu innovateur ».

ب-أنواع أنظمة الإنتاج المحلية :

1 (المقاطعة الصناعية :

المقاطعة الصناعية هي منطقة محلية أو إقليمية (جوار جغرافي) تضم تركز العديد من المؤسسات الصغيرة التي تنشط في الفرع نفسه (بما في ذلك الآلات والمنتجات والأنشطة الخدمية اللازمة لعملية الإنتاج) ، تعتمد على تقاليد حرفية أوصناعية ، وبالتالي على معرفة محلية تساعد على الابتكار. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتخصصها في مكون من المنتج حتى لا يكون هناك تقسيم للعمل بين المؤسسات ،و من وجهة النظر هذه ، يمكن "وصفها بأنها منطقة صناعية كبيرة أين يكون التنسيق بين مختلف المراحل الانتاجية ، والسيطرة على انتظام العمل فيها لا تخضع لقواعد وآليات محددة سلفا بشكل هرمي ولكن بدلا من ذلك تخضع الى ميكانيزمات السوق ، ونظام العقوبات الاجتماعية التي فرضها المجتمع Beccatini)" ، 1989 .(وبالاضافة الى العلاقات التنافسية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسود علاقات التعاون فيما بينها على أساس الانتماء إلى نفس المهنة (الثقافة المهنية) والقواعد الغير المكتوبة عموما. وتوجه منتجات المقاطعة الصناعية الى السوق الدولية فضلا عن الاسواق المحلية .ويتميز منتج المقاطعة بكونه خاص بالمنطقة الاقليمية ومعروف محليا.

مميزات المقاطعة الصناعية :

·نظام محلي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية المتخصصة في فرع واحد من الانتاج بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتقديم خدمات الدعم لشركات الإنتاج .(

·بروز هذه المؤسسات في مجتمعات محلية تحافظ على الهوية المهنية المتوارثة تاريخيا .ولكن في بعض الحالات المخطط لها أو على الأقل بتشجيع من الحكومات المحلية .

·المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفردية تنتج منتوج يميز الفرع .

·القدرة على تلبية طلب نهائي متغير ومتباين في الزمان والمكان (الاستجابة للطلب المرن. (

·تسود العلاقات السوقية (المنافسة) وغير السوقية العلاقات (التعاون والمعاملة بالمثل) ؛

·وهذه الشركات هي التي تتسم بالابتكار ، بحيث تكون قادرة على المنافسة ليس فقط على الصعيد الوطني بل أيضا على الصعيد الدولي .

مزايا هذا النظام هي نتيجة :

-إقتصاديات الحجم الخارجية من خلال العلاقات الأفقية .

-علاقات الجوار الجغرافي .

-الهيئات المحلية لتشجيع المنافسة والتعاون .

-قوة عاملة ماهرة ومتخصصة في فرع واحد .

-المرونة والتكامل بين المؤسسات المختلفة.

(2 نظام الانتاج المحلي :

يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلي على أنه مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المرتبطة(أو لا) بالعديد من المؤسسات الكبرى المتواجدة على نفس المكان و الجوار – متجاورة مكانيا – محليا أو إقليميا حول مهنة معينة او العديد من المهن الصناعية .حيث يوجد شبكة واسعة من الترابط بين مختلف المؤسسات المكونة لنظام الإنتاج المحلي، ويرجع ذلك لكون المؤسسات لا يمكنها إنتاج منتوج متخصص منفردة . ويسود -نظام الإنتاج المحلي - نظام تسوية الذي يعمل ليس فقط وفقا لقواعد السوق و إنما على أشكال اجتماعية ، قواعد و قيم .

ويمكن اعتبار نظام الإنتاج المحلي على أن '' وسط إبداعي « milieux innovateur Aydalot 1986 '' أين يسعى مختلف المتدخلين إلى تحديد الظروف الخارجية اللازمة لخلق مؤسسات قادرة على تبني الابتكار

و يجسد هذا النظام شكل تنظيمي يمثل نظام صناعي من أسفل يسمح بتحريك الموارد لمحلية المالية و الإنسانية الغير مستغلة و تجنيدها لتصبح فعالة. ويتميز هذا الأخير بمجموعة من المميزات نجملها فيما يلي :

-مجموعة من شبكات العلاقات بين الفاعلين بما يكون نسيج صناعي محلي.

-وجود التعاون والتنافس بين مؤسسات جهوية أو مجتمع محلي.

-حوض من اليد العاملة المحلية.

-وجود أشكال اجتماعية - قواعد و قيم - في التنظيم سواء في سوق السلع و الخدمات أو في سوق العمل - دعم من السلطات المحلية المجتمعية أو العمومية ليس فقط للمؤسسات و إنما من أجل دفع ديناميكية الوسط .

بالإضافة إلى مميزات تربطه بالمكان ، يمكن اعتبار نظام إنتاج محلي كل نموذج يؤسس على :

- وجود اقتصاديا ت الحجم الخارجية والمعارف الغير قابلة للانتقال (معرفة خاصة) أو من الصعب نقلها نتيجة ارتباطها بثقافة تجمع إنساني و تاريخ مشترك.

- تميزها بأشكال خاصة للتسوية والتي تحدد و تحفظ أصول التنمية.

3 (أقطاب التميز :

يتم تكوينها على المناطق الحضرية وهي تتجسد في شركات ذات التكنولوجيا العالية ومراكز البحوث ومختبرات الأبحاث المتقدمة ، وهي تمثل تركيزات الجغرافية المحلية من مؤسسات مبتكرة ، التي تقع بالقرب من مراكز البحث والتكوين العلمي والتي تهدف معا الى خلق نظام ابتكاري مصغر Ruffieux) ، 1991 (ما يميز هذا النظام المبتكر الصغير هو تبادل أقل للمنتجات في مقابل علاقات كثيفة بين البحوث والصناعة ، وخاصة العلاقات مع البحث المحلي.

ان ظهور أقطاب التميز جاء نتيجة للفصل بين البحث والابتكار وعملية الإنتاج. حيث تعمل على تطوير روابط عضوية بين العلم والانتاج ، وتطوير مجال التكنولوجيا المتوسطة ، حيث يدمج المعرفة العلمية والمنطق لتلك التي تحمل طابع صناعي" (دانفورد ، بينكو في عام 1992 ، ويبيتز.(

ويمكن تعريف أقطاب التميز على أنها مجموعات من الشركات وغالبا ما يكون التعاقد من الباطن (أو فروع الشركات الكبيرة العاملة في قطاع التكنولوجيا العالية. المناطق التي تكون فيها هذا النوع من المنظمات وجدت تختلف حسب المنطقة ، والتوسع الحجمي ، واستخدام الأراضي والكثافة السكانية وتوزيع التسهيلات والمرافق أو طريقة إدارتها. المنطقة (منطقة حضرية) قد يكون أكثر تحديدا من إقليم النظام المحلي من الإنتاج أو حتى المنطقة الصناعية. وهذه الوحدات الإقليمية الصغرى والاجتماعية والاقتصادية على النظم للصناعة المحلية لتكنولوجيا عالية ، ولكن الاعتماد على شبكة من العلاقات الخاصة بين الصناعة والأنشطة التعليمية والبحثية.

وتتسم في المقام الأول عن طريق تركيز الأقطاب التكنولوجية في منطقة جغرافية محددة الملكية لعدد كبير من الشركات المبتكرة بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا العالية .

مميزاتها:

- مجموعة من المؤسسات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات) ذات التكنلوجيا الفائقة تشكل نظام مصغر للابتكار مع مراكز البحوث .
- تقع أقطاب التميز عل اقليم محدد وفي مناطق حضرية .
- العلاقات بين هذه المؤسسات هي علاقات تتمحور حول البحث والابتكار أكثر منها علاقات سوقية.
- علاقات وثيقة مع مراكز البحوث والخدمات العامة (تداول السريع للمعلومات .)
- اشكال متنوعة وأهداف مجمعات التكنولوجيا (مثل تنشيط اقتصادي أو إنشاء مركز للتميز) ؛
- تخطيط إدارة مختلفة (إدارة رسمية أو خاصة مع فريق متعدد التخصصات) ؛
- تدخل الدولة والحكومة المحلية خصوصا في انشائها.
- النضج البطيء لأقطاب التميز (بين 15 و 20 عاما) ؛
- دور هام لمراكز البحوث والجامعات ؛
- الحاجة إلى مجموعة من العمال ذوي المهارات العالية (مثل المهندسين والعلماء) ؛
- مختلف الظروف بما في ذلك نقل التكنولوجيا .

4 (العناقيد الصناعية :

ويمكن تعريف المجمعات أوالعناقيد الصناعية على أنها "مجموعات قطاعية مندمجة متكونة من مؤسسات و صناعات التي تتدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنلوجي ، علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع الهياكل الاقتصادية اذ ان التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية ".

فالعناقيد الصناعية عبارة عن تجمعات جغرافية لعدد من الشركات و المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة متكاملة من الصناعات والكيانات اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية. ويمثل العنقود الصناعي السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث غالبا ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الانتاجية.

وتختلف العناقيد في قدرتها التنافسية على حسب مرحلة التطور الذي تمر به وتقاس درجة تطور العنقود بنفس محددات الميزة التنافسية فان هناك اربع محددات رئيسية وهي احوال عوامل الانتاج ،احوال الطلب المحلي ، الصناعات المرتبطة والداعمة ، استراتيجية المنشاة وهيكل المنافسة ، بالاضافة الى الدور الحكومي واحداث الصدفة.

ب) مفهوم التنافسية الصناعية والميزة التنافسية :

يعتبر مفهوم التنافسية مفهوم غير موحد و قد استعمل هذا المفهوم في تحليل تسيير المؤسسات لفترة طويلة ثم تطور تدريجيا ليستعمل في تصنيف الوضعية الاقتصادية للدول .

إن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية، و يتعلق الأمر بخلق و تطوير الميزة التنافسية التي أصبحت بديلا عن الميزة النسبية التي ظلت لوقت طويل تبرر تحقيق مكاسب من تحرير التجارة. و يظهر الاختلاف بين الميزتين في درجة تنافسية المنتوج. فالميزة النسبية تعتمد على استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود و المنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، بينما الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة و على الرغم من أثرها في زيادة التكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية .

ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة، أو قطاع، أو دولة. فالتنافسية على صعيد منشأة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، في حين تمثل تنافسية الدولة في السعي لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها، وتحقيق معدلات اكبر من النمو الاقتصادي، أي تهتم تنافسية الدولة برفع المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتعلقة وبالإنتاج والنمو ونسب التشغيل ومتوسط الدخل الفردي ومستوى التنمية البشرية وغيراها من المؤشرات التي تثبت مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المنافسة العالمية.

و يمكن تعريف التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى أداء أكثر من المتوسط (الحصول على حصص سوقية) و حسب " كر وغمان" فان تنافسية الدولة تتمثل في آداءاتها التجارية، ومن وجهة النظر هذه فان الدولة تعد تنافسية بالنسبة لدولة أخرى منافسة إذا كانت قادرة على الحفاظ على حصصها السوقية وان تحصل على حصص سوقية اظافية، مما يسمح لها بالتنوع وغزو أسواق جديدة كانت فيها غائبة أو مهمشة و كذا الدفاع عن تموقعها في الأسواق التقليدية للتصدير.

إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم التنافسية اذ يرى البعض أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية و مستويات المعيشة و النمو الاقتصادي، في حين يرى آخرون أن التنافسية لها مفهوما ضيقا يرتكز على تنافسية السعر و التجارة.فمفهوم التنافسية يختلف باختلاف محل الحديث ، فتنافسية المؤسسة تختلف عن تنافسية القطاع أو تنافسية الدولة .

أ) تنافسية المؤسسة :

تعرف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل و رأس المال و التكنولوجيا .)

كما تعرف أيضا على أنها تميز المنظمة على منافسيها بمركز فريد، تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل، ومن المزايا التقليدية التي تعتمد عليها المنظمات هي تقديم منتج جديد متميز وامتلاك تكنولوجيا متطورة والحصة السوقية، غير أن دور الموارد البشرية في تعظيم المزايا التنافسية أصبح أكثر أهمية .

فالميزة التنافسية تتجسد من خلال التميز في أحد أنشطة المنظمة ، كامتلاك للتكنولوجية المتطورة ،الإبداع و الابتكار، إظافة إلى الدور الكبير للموارد البشرية في خلق المزايا التنافسية وتنميتها والمحافظة عليها.

وحسب :M.Porter أن الميزة تتحقق عندما تتوصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع .

فتحقيق الميزة التنافسية يرتكز على الإبداع و الابتكار والذي يمكنها من اكتشاف طرق جديدة للتنافس تختلف عن تلك المستعملة من طرف المنافسين، وتصل المؤسسة إلى ذلك من خلال تشجيعها للابتكار والإبداع بشكل مستمر حتى يمكنها المحافظة على تميزها عن المنافسين، إذ انه من الصعب المحافظة على تلك الأساليب والطرق الجديدة وحمايتها من التقليد، وبالتالي من اجل الحفاظ على الميزة التنافسية، من خلال الإبداع والابتكار المستمر، والذي يكون أساسه القدرات والمهارات الفكرية والذهنية للأفراد ولهذا يجب على المؤسسة التركيز على هذه القدرات وتنميتها والمحافظة عليها.

و يمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال مؤشر الربحية و معدلات نموها و كذا مؤشر استراتيجية المؤسسة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير و بالتالي قدرتها على تحقيق حصة اكبر من السوق الإقليمي و العالمي .

ب) التنافسية على مستوى القطاع :

فهي تعني قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية. و من أهم مؤشراتها الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة على مستوى الصناعة .

ج) التنافسية على المستوى الدولة :

و تتمثل في قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفرادها والنمو الاقتصادي . و بتعريف آخر تعني الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض. و من أهم مؤشراتها نمو الدخل الفردي الحقيقي و النتائج التجارية للبلد (تطور تركيبة الصادرات ، الحصة من السوق الدولية، الميزان التجاري.)

إن التنافسية الصناعية تعني قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية و تعتمد المؤسسات الصناعية على مساعدة الدولة لتحقيق ذلك .ومواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير خاصة في الإطار الجديد للنظم الإنتاجية والذي يتميز بعدم توطين الإنتاج والتحرير المتزايد لرأس المال، بالإضافة إلى تزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية.

2-الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية الثلاث :

في زمن العولمة ، عولمة الشركات وعولمة الاسواق ،فان البلدان المتقدمة وحتى البلدان النامية قد أدركت أن خلق فرص العمل ،القدرة التنافسية والنمو لاقتصاداتها لا يمكن أن يتم فقط من خلال المؤسسات الكبرى وانما من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا ، ومن أجل ذالك تم توجه الدول النامية والمغاربية خاصة الى تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى درجة كبيرة خلال السنوات الاخيرة نظرا للاهمية الكبرى التي تكتسيها في تحقيق التنمية والشغل ، ففي المغرب تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريحة واسعة من الصناعة (أكثر من 98 ٪ من المؤسسات) وتشغل أكثر من 50% من مجموع الشغل في القطاع الخاص وتمثل نسبة 40%من الانتاج و30 %من الصادرات و21% من القيمة المضافة الكلية ، وفي تونس تمثل المنشآت الصغرى 92% من النسيج الصناعي التونسي وتساهم بنسبة 53% من القيمة المضافة الكلية وتمثل 54% من احداثات مواطن الشغل ؛وتمثل نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما نسبته 99 % (72 %من المؤسسات الخاصة و 28 %من الصناعات التقليدية) وتشغل أكثر من 80%مجموع الشغل في المؤسسات .

وبالرغم من ذالك فان هذه المؤسسات تبقى بعيدة عن تحقيق التنافسية بمفهومها الحديث ، فهي تواجه مشاكل خاصة تكبدتها نتيجة صغر حجمها وتتعلق بصعوبات في التمويل وعدم وضوح الرؤية والإدارة الاستراتيجية والابتكار إضافة الى صعوبة اقتحامها لاسواق هامة من الحجم الكبير ، وفشل إدارتها وما إلى ذلك.

هذه المشاكل ليست خاصة فقط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغاربية ، وإنما هي مشاكل في كل المؤسسات في العالم ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم تعتبر عاملا هاما للنمو الاقتصادي نتيجة مرونتها وديناميكية،إلا أنها تواجه نفس الخصائص وتواجه نفس المشاكل التي ترجع إلى ضعف حجمها وهيكلها.

وتواجه المؤسسات ص.م في البلدان المغاربية الثلاث إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالحجم ، مشاكل خاصة بطبيعة النظام الاقتصادي في كل دولة، ففي الجزائر تفتقد المؤسسات للتنافسية الصناعية نتيجة سياسات الحماية التي كانت الدولة تتبعها من أجل حماية الصناعات الوطنية في ظل النظام الاشتراكي إلا أنه وبعد تبني النظام اللبرالي وجدت المؤسسات نفسها في مواجهة حقيقية لصناعات منافسة سيما بعد التوقيع على اتفاقية منطقة التبادل الحر بينها وبين الاتحاد الأوروبي تستفيد بموجبه السلع الصناعية فقط بالإعفاء من القيود الجمركية في البلدين . وهكذا وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضعية متأخرة وفي غياب مساندة حقيقية للدولة ، فان هذه المؤسسات تواجه جملة من العراقيل التي حالت دون تقدمها أهمها العراقيل البيئية ، الإدارية و المؤسساتية فتزايد الأنشطة في السوق الموازية أدى إلى نمو القطاع الغير رسمي مما يشكل بيئة معرقلة ، أضف إلى ذلك بطء الإجراءات الإدارية و تعقيدها ، و كذا المشاكل الجمركية حيث أن الإجراءات تتميز في الكثير من الأحيان بالبيروقراطية مما جعل الكثير من السلع خاصة الرأسمالية منها تبقى لشهور إن لم نقل إلى سنوات في الموانئ، كذلك فرض رسوم عالية عليها.

أما بالنسبة لتونس والمغرب فان وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تختلف كثيرا عن وضعية المؤسسات الجزائرية إلا أن نوعية العراقيل في هذه الدول ترجع في الأساس إلى مشاكل في التسيير الحديث للمؤسسات ، وبالرغم من تنوع النسيج الصناعي التونسي والمغربي الذي يعتمد على :

-النسيج ، الملابس ، منتوجات الجلد وصناعة الأحذية وهي الفروع الأكثر أهمية في القطاع الصناعي فهي تساهم بحوالي 6.5بالمائة من الناتج المحلي الخام في 1999 وتمثل أكثر من 48بالمائة من مجموع الصادرات لسنة 2000 .

-الصناعة الغذائية: وهو الفرع الأكثر أهمية بعد النسيج فهو يسهم بحوالي 3.2 % من الناتج المحلي الخام وهو أيضا القطاع الذي يشمل أكبر عدد من المؤسسات.

-الصناعة الميكانيكية ،الالكترونية والالكتروتقنية

-الصناعة الكيماوية.

إلا أن المؤسسات تبقى بعيدة عن الوصول إلى تحقيق تنافسية المستوى العالمي حيث يتفق الكثير من المحللين على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية والمغربية تظهر العديد من نقاط الضعف تتعلق ببنيتها الداخلية و بالبيئة التابعة لها ، هذه القيود تعوق تطور و نمو هذه المؤسسات .حيث أكدت نتائج الأبحاث التي أجريت من أجل تقييم المؤسسات ، ضعف تنافسية هذه المؤسسات نتيجة العديد من المشاكل التي تعاني منها والتي يمكن إجمالها في :

1 -التسيير والإدارة : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمركزية صنع القرار ، وغالبا ماتكون عن طريق الحدس أو تجربة المالك فضعف الإدارة هو أمر شائع لأن مديري المؤسسات ليس لديهم ما يكفي من الخبرة في مجالات التسويق والإدارة والبحث والتطوير لأن أغلب المؤسسات هي ذات طابع عائلي . إضافة إلى المشاكل المالية فمديري المؤسسات ص.م غير قادرين على إعداد خطط مالية لدعم استثمارات جديدة حتى مع توفر الأموال اللازمة.

2 -التكنلوجيا :

تستخدم المؤسسات ص.م التكنولوجيا الأجنبية غالبا، وتحصل على التراخيص الخارجية في كثير من الأحيان بسبب عدم توفر براءات الاختراع المحلية. إضافة إلى أن التكنولوجية المحلية تعتبر ضعيفة وغير متطورة نتيجة السياسة الحمائية التي لم تكن قادرة على حفز البحث والتطوير لعدم وجود المنافسة في السوق المحلية .

3 -سير المعلومة :

تفتقد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا الى المعلومة خاصة حول الأسواق والتكنلوجيات الأجنبية وايضا المعلومة حول المؤسسات المحلية ، خطط التنمية ... الخ . حيث في داخل المؤسسات ، المعلومة تعتبر نادرة ومركزية واستخدام الانترنت لا يزال دون المستوى.

4 -المحيط التجاري : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغاربية تعتبر هشة في مواجهة المنافسة الخارجية وتعتمد بقوة على الموارد التكنلوجية الخارجية ، اذ أنها ليست في وضعية قوة ولا تمتلك قوة تفاوضية .بالاضافة إلى أن المؤسسات ص.م لا تمتلك علاقات قوية فيما بينها فهي لا تتبادل المعلومات فيما بينها أو مع شركائها . وبالرغم من وجود الروح التشاركية الى انها محدودة في التعاون الغير رسمي .

3-بعض التجارب الناجحة لأنظمة الإنتاج المحلية في تحقيق تنافسية الصناعات التقليدية في الدول المغاربية :

لقد ثبتت نجاعة أنظمة الإنتاج المحلية في الدول المتقدمة بطريقة لا مجال للشك فيها ، وبعد زمن طويل هاهي الدول النامية تحاول تبني هذه النماذج بصورة تجريبية شملت بعض فروع القطاعات خاصة منها قطاعات الصناعات التقليدية ، من خلال تطوير النماذج القائمة أصلا (تونس) أو الاستعانة بالهيئات الدولية كمنظمة الامم المتحدة اليونيدو(المغرب) ، وبتدخل مباشر من الدولة (حالة الجزائر) حيث أثبتت هذه التجارب مدى اسهام هذه النماذج في رفع تنافسية المؤسسات المكونة لهذه النماذج .

1- المدينة القديمة في صفاقص بتونس : نظام انتاج محلي للمنسوجات والمنتوجات الجلدية.

ان توزيع النشاط الاقتصادي على التراب التونسي يظهر تركزا واضحا في كل من : تونس العاصمة ، صفاقص ، نابول، قبصة وسوسة . ومن الجلي ان محاولات تفكيك هذا التركز لم تنجح بما أن 90 % من الشغل المتاح تكون فقط في المناطق الساحلية . وتمثل صفاقص أحد هذه المدن الأكثر تركزا للنشاط الصناعي ،فهي تمثل مركزا تجاريا وتمتلك ميناءا جد حيوي . حيث تمثل المؤسسات الصناعية ما قيمته 15% من النسيج والالبسة الجاهزة ، صناعة الجلد والاحذية ووحدات تحويل الفوسفات.

وتعد المدينة القديمة في صفاقص تاني قطب صناعي في تونس متكون من مؤسسات كبرى و العديد من النشاطات الصغيرة ، هذا النوع من الانظمة الاقتصادية هو نظام خاص بالمنطقة المغاربية يمكن ملاحظته في كل من فاس بالمغرب و تلمسان وغرداية في الجزائر.

تشمل مدينة صفاقص على أكثر من 3500 مؤسسة لها نشاطات انتاجية و تجارية من مختلف القطاعات : النسيج ،الحلي، والمنتوجات الجلدية الخ.

يتمتع هذا النظام الانتاجي بحركية دائمة حيث يغطي الطلب المحلي للطبقات الاجتماعية البسيطة من خلال توفيرمناصب كثيرة للشغل والتكيف بسرعة مع المتغيرات الصعبة للمحيط .هناك أربع مفسرات لهذا النظام الديناميكي :

1- شبكة كثيفة من العلاقات الاجتماعية التقليدية مع نقل المعرفة والتعاون الوثيق بين وحدات الإنتاج ، وبالتالي تبادل مستمر للسلع والمعلومات.

2- جوار جغرافي نموذجي في المدينة يسمح بتسهيل الاتصالات بين المهن المختلفة.

3- منظمة عمل مرنة للغاية مع تعدد الوظائف بالنسبة للموظفين والمعدات.

4- يد عاملة ماهرة قادرة على التكيف مع بيئة متغيرة--

وعلى الرغم من أن نظام الإنتاج حافظ على الروابط الاجتماعية القوية ، الا أنه تطور كثيرا خلال السنوات العشرين الماضية ، فقد انتقل من نشاط حرفي محض الى نظام صناعي منظم في وحدات إنتاج صغيرة تتميز بديناميكية التكيف المستمر. وقد كان هذا التطور قادرا على الحفاظ على التقاليد والمهارات والعلاقات الاجتماعية وتكييف أنظمة الإنتاج الزراعي لمواجهة التحديات خارج. وهذا قد يكون السبب وراء نجاحه واستمراره (Ferguene ، 1999).

2-منطقة " الجم" في تونس نظام انتاج محلي رائد لصناعة الجلود :

لقد تم اكتشاف نظام انتاج محلي في قطاع الجلود من خلال دراسة حديثة قام بها كل من Ferguene) و Hsaini , , (1998هذا النظام الانتاجي يقع في منطقة "الجم" في الشمال الشرقي لتونس ويتكون هذا النظام من حوالي 150 وحدة انتاج متخصصة في انتاج السلع الجلدية ، ويرجع تكوين هذا النظام الانتاجي الى نهاية السبعينات بعد ان تم غلق مؤسسة كبرى للانتج الجلدي أين وجد العمال أنفسهم مجبرين على فتح ورشات صغيرة ، كانت في البداية تصنع الاحذية تم تحوات الى انتاج السلع الجلدية.

ويمكن وصف الخصائص الرئيسية لهذا النظام في منطقة "الجم" كما يلي :

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة متعددة (وهي مؤسسات تشغل أقل من 50 عامل.)
- انتاج بكميات قليلة ومنتوج متنوع.
- تكنلوجيا بسيطة من أجل انتاج منتوجات متنوعة.
- يد عاملة شابة ومتعددة المهارات (النسوية خاصة) قادرة على فهم مختلف مراحل الانتاج وتنفيذ العديد من العمليات على آلة واحدة.

ان وجود تكنولوجيا مرنة وقوة عاملة متعددة الوظائف هو نتاج ظروف بيئية قاسية للغاية ، فالسوق صغيرة وغير مستقرة ترغم الشركات على تكييف منتجاتها باستمرار لطلب متغير. فتصبح المرونة اذا أمر لا بد منه. هذين الخاصيتين تشكل مصدرا للمزيد من الكفاءة الإنتاجية.

وحددت الدراسة ثلاثة أنواع من الشركات العاملة في هذه المجموعة:

1- المؤسسات الرسمية : وتمثل الأقلية من وحدات الانتاج (نحو 20 في عام 1994) ترتبط بالموردين والزبائن المحليين والعملاء الدوليين ، خاصة في أوروبا ،ودول المغرب العربي.

2 -ورشات العمل الغير الرسمية : أنها تمثل غالبية المؤسسات في هذا النظام الانتاجي (ما يقرب من 150 في1994) ، ويعمل فيها أقل من 10 عمال وعموما لا تملك قدرة مالية عالية ، فهي في المقام الأول تنتج بمواد خام محلية وتبيع منتجاتها في السوق المحلية أو ليبيا .

3 -الصناعات في المنزل : وهناك حوالي 100 شخص يعملون في هذا النشاط في عام 1994.

أنها لا تصنع المنتجات النهائية بل تساهم في بعض مراحل دورة الإنتاج والمقاولين من الباطن من الشركات الرسمية وغير الرسمية.

وترتبط هذه الانشطة الثلاث في كثير من الأحيان بعلاقات مثمرة بينها تتمثل في الأنشطة الرامية إلى التعاقد من الباطن ، والمؤسسات الرسمية بصفتها المقاول الرئيسي للمؤسسات غير الرسمية ، وهذين النوعين من الشركات تستخدم للصناعات المحلية لمراحل معينة من الإنتاج.

وفي نفس الوقت يتم خلق العديد من وفرات التكتل في التكوين والتدريب،الابتكار والمعرفة خصوصا مع مرونة تنقل اليد العاملة.(Ferguene and Hsaini, 1998)

ان شبكة إنتاج منطقة " الجم" مشابه لغيرها من أنظمة الانتاج صغيرة الحجم ، ومثل تلك التي توجد في صفاقس و"قصر هلال " على سبيل المثال ، التي تظهر نفس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مؤسسات التكتل وتمتع باقتصادات التكتل نفسها . وقد حلل بعض الكتاب نظام الانتاج المحلي للنسيج ب "قصر الهلال" (وهو نظام انتاجي قديم ومتجذر) ، وجدوا نفس السمات الهيكلية للنظام الانتاجي الخاص بالجلود في " الجم" . نشاط النسيج في هذه المنطقة يرجع الى القرن الحادي عشر ، وفي عام 1994 ، كان النظام يضم حوالي 80 مؤسسة رسمية و 570 ورشة عمل غير رسمية ، التي توظف حوالي 4000 شخص. ويبدو أن الصناعة في المنطقة منظمة بطريقة موحدة ، بدءا من أنشطة المنبع (الصناعية واليدوية) التي

توفر الخيط الخاص بالغزل ، تم النشاطات البعدية حيث تنتج مؤسسات تصنيع الملابس الجاهزة سواء لأسواق التصدير أو كمؤسسات من الباطن للشركات الكبيرة أجنبية أو فقط للسوق المحلية باستخدام الصناعة المنزلية لانتاج المنتوج النهائي.

ويمكن للتعاون بين الشركات أن يختلف ولكنه حاضر دائما، خاصة عندما يتعلق الأمر بتبادل آلات متطورة أو قطع الغيار. والتعاقد من الباطن بين الشركات في الكتلة يظهر أساسا في القطاع الفرعي للنسيج وفي انتاج الملابس الجاهزة للسوق المحلية .

ميزة مثيرة للاهتمام في هذه المجموعة هو أيضا انفتاحها على العولمة ، خاصة ما يتعلق بشراء المعدات وقطع الغيار وبعض المواد الاولية ، ومن جانب آخر تصدير المنتجات الجاهزة (الى الجزائر ، ليبيا وأوروبا ، حيث التعاقد من الباطن). وعلاوة على ذلك ، فإن بعض الشركات الأجنبية استثمرت في هذا القطاع ، ولا سيما في صناعة الملابس الجاهزة ، والتي جلبت الابتكار لجميع الشركات في الكتلة. هذا التعايش بين العلاقات المحلية والدولية له أهمية خاصة بالنسبة للمنتجين المحليين الذين وغالبا ما يسعون لزيادة الكفاءة الانتاجية.

2 -الصناعات التقليدية في المغرب : مساهمات فعالة لمنظمة اليونيدو في تجميع العديد من الصناعات

يتميز النسيج الاقتصادي المغربي بهيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففو يتألف من أكثر من 92 ٪ من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . هذه الوحدات توفر فرص عمل لشريحة واسعة من السكان ، ولكن مساهمتها في الاقتصاد لا يزال ضعيفا (BOUAZZAOUI ، 2001.(ونسمي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المغرب تلك المؤسسات التي توظف أقل من 200عامل ، في حين يختلف هذا التعريف من بلد الى آخر ويوجد معيارين لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة. الأول يتعلق بالحجم : هذه هي الشركات التي لديها أقل من 200 شخص وأكثر من 50. ويتعلق المعيار الثاني بدرجة الاستقلال .

تقوم الأمم المتحدة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتعاون مع وزارة الحرف و الاقتصاد الاجتماعي للحكومة المغربية. بتقديم مشروع لمساعدة نظام الإنتاج المحلي " الخشب المطعم "

Marqueterie في " السويرة". مدة المشروع أربع سنوات. وبدأت في عام 2001 ويتم تمويله من قبل وزارة الشؤون الخارجية الايطالية. هذا المشروع هو جزء من برنامج متكامل لتحسين القدرة التنافسية للصناعة أعدتها اليونيدو في مجال التعاون مع الحكومة المغربية. ويدرج هدا النشاط في قطاع الحرف التقليدية و الدي يعد قطاعا هاما في الاقتصاد المغربي حيث يمثل ما نسبته 19% من الناتج الداخلي الخام، ويعد ثاني قطاع في التشغيل بعد الفلاحة . وعلى عكس القطاعات الاخرى فان قطاع الصناعات التقليدية موجود في كل المناطق حضرية أو ريفية ، ويمكنه استيعاب العديد من الايدي العاملة الحديثة التي يمكنها التدرب بسرعة على اعتبار المهارات العديدة المتوفرة ، فالمؤسسات المتجمعة لهدا القطاع تشغل أكثر من 35 %من العمالة .وبالرغم من كل دالك يعاني القطاع العديد من المشاكل :

- عدم وجود تعريف قانوني لنشاط الحرف والصناعات التقليدية.
- محدودية نظام التدريب ، التدريب البدائي مع غياب والقدرة على ابتكار ، الإبداع والتسويق ،
- وقلة الموارد المالية بسبب انخفاض مشاركة القطاع المصرفي .
- عدم وجود رؤية متكاملة للترويج للمنتجات بسبب عقلية (التقليدية) السائدة وهيمنة الوسطاء.
- تدهور الأوضاع الاجتماعية للحرفيين .

-نظام الإنتاج المحلي لمدينة السويرة :

تقع المدينة على ساحل المحيط الأطلسي في المغرب ، على بعد 350 كيلومترا الى الجنوب الغربي من الدار البيضاء والسويرة ، وهي مدينة خلابةوأن 80 ٪ من سكانها يعيشون في المناطق الريفية. اضافة الى أنها تشتهر بمنتجات الحرف اليدوية ، وتمثل أعمال الخشب 75 ٪ من الإنتاج الحرفي في المنطقة

وقامت اليونيدو عام 2001 بالتعاون مع وزارة الصناعة التقليدية بدراسة تشخيصية لوضعية هدا النظام الانتاجي بالسويرة (الخبرات ، جودة المنتوجات ، تحليل الاسواق المحلية و الدولية ،آفاق التصدير ...) حيث سمحت نتائج الدراسة بتحديد نقاط الضعف والقوة لهدا النشاط وبالتالي تبني استراتيجة عمل لتدخل اليونيدو كللت في البداية بإنشاء "اتحاد حرفي الخشب للتصدير " يضم 50 حرفيا لنشاط تطعيم الخشب .

وتظهر النتائج التالية أهم ما قامت به اليونيدو بعد الدراسة التشخيصية التي حددت العديد من المشاكل و اجراءات اليونيدو الآنية و المستقبلية ، ففي مجال التدريب ، العمالة ، وجودة المنتوج تمحورت العوائق في أن :

- المهارات و المعارف تقليدية و محدودة بسبب غياب التدريب ، التجهيزات و أدوات العمل بسيطة و تقليدية ، لا يوجد ابداع في المنتوج (المنتجات متشابهة لديها نفس الشكل ونفس الالوان ...الخ) نظرا لان جودة المنتوج ليست بأولوية ، مشكلة تقنية تتعلق بالمادة الاولية الخشب حيث يتم تجفيفه في الهواء الطلق مما يسبب تشققات عند تغيير درجات الرطوبة مما يعرض الخشب الى فقدان الجودة العالية للخشب .

ومن أجل مواجهة هده المشاكل قامت اليونيدو بالعديد من الاجراءات يمكن اجمالها في :

- اعداد برنامج لتدريب الحرفيين بالتعاون مع مؤسسات متخصصة ايطالية ، فيما يخص " اللوحات الفنية ، والتصميم والتكنولوجيا ، والطلاء والتغليف والتسويق ؛ اضافة الى تنظيم دورات في الرسم وتكنولوجيا الخشب في المغرب والتدريب للشركات الحرفية في منطقة بيدمونت في ايطاليا . وتدعم ورشات العمل بعمال جدد ، اضافة الى انتاج مجموعة جديدة من المنتجات ، إصلاح المجفف الكهربائي الدي كان معطلا وتدريب الفنيين المحليين على التعامل مع هدا المجفف .

وبعد أن قامت اليونيدو بحل هده المشاكل رسمت مع أعظاء النظام استراتيجة عمل وخطط العمل في المستقبل سيقوم بها النظام بعيدا عن اليونيدو ، حيث سيقوم هذا النظام في مجال التدريب و جودة المنتوج ب :

·تنظيم دورات التعليم المستمر لجميع أعضائها ؛

·البحث عن شركاء المحليين والدوليين للتدريب

·تحسين جودة المنتج من خلال :

--وتوحيد التصميم والجودة من أجل الحصول على التسمية ؛

--وتقديم الإبداعات والنماذج مع المكتب المغربي للملكية الصناعية ؛

--إنشاء مجموعة جديدة من المنتجات ؛

--الإدارة المشتركة للمجفف الكهربائي .

أما فيما يتعلق بهيكل النظام الانتاجي في "السويرة " فان الدراسة التشخيصية وقفت على العديد من المشاكل أهمها :

-تنظيم سيئ للقطاع بسبب الداخلين الجدد لقطاع يعاني من الازمات ، شروط عمل مزرية فالورشات ضيقة للغاية قد تصل الى 15 م2 ، إضافة إلى تخزين وسائل النتاج في هذه الورشات ، الشروط الامنية غير محترمة ، تعرض الحرفيين للتلوث والضجيج ، استغلال سيءللمادة الاولية حيث يعتبر خشب الثويا مصدر غير متجدد ، اظافة الى الاستخدام غير العقلاني للخشب نتيجة الاستخدام ألات غير مناسبة والتقطيع العشوائي للخشب.

حدد تدخل اليونيدو في شكل توصيات قدمت للسلطات المحلية أهمها :

-ضرورة اعادة هيكلة القطاع من طرف الحكومة من أجل تنظيم تدفق القادمين الجدد من خلال تشجيع العمل المجتمعي ، تشجيع التخصص والنظام دقيق للضرائب.

-إنشاء قرية حرفية مع الورشات المحلية مع احترام معايير السلامة القانونية ، من أجل توفير ظروف عمل مناسبة.

ولمعالجة مشكلة استنزاف المواد الخام سيقوم النظام ب :

·بدء المشروع في شراكة مع الحكومة من أجل استعادة ،تعزيز وزيادة موارد الغابات من خشب التويا .استخدام مصادر جديدة من الخشب يمثل موردا متجددا.

وينبغي على السلطات المحلية والوطنية:

·تشجيع التحديث في ورشات العمل ؛ تشجيع تحديد مصادر جديدة للخشب المتجددة ، دراسة لإعادة استخدام النفايات التقنية من الخشب التي من شأنها خلق صناعة جديدة.

أما فيما يتعلق بعلاقات النظام مع المؤسسات العامة و الخاصة فقد قامت اليونيدو من خلال انشاء اتحاد الحرفيين بالقضاء على العديد من المشاكل المتعلقة بغياب قنوات الاتصال بين الحرفيين فيما بينهم و ما بين الحرفيين و االهيئات المختلفة حيت أن الحرفي العضو في الاتحاد أصبح قادرا على الحصول على المعلومة في وقتها وبوفرة (تواريخ المعارض ' نظم التمويل ....) إضافة إلى ذالك قامت اليونيدو باعداد برامج لتدريب الحرفيين على استخدام الحاسوب وبالتالي استخدام الانترنت ، و تم ايضا انشاء مركز للمعلومات على مستوى السلطات المحلية.

3 -الجزائر : استراتيجية حديثة لاستخدام أنظمة الإنتاج المحلية ...نظام انتاج محلي في قطاع الصناعات التقليدية وعناقيد صناعية للصناعات دات التقنيات العالية .

في الجزائر الوضع يختلف فتبني أنظمة الإنتاج المحلية هو نتاج استراتيجية الدولة في تحقيق التنمية الوطنية من خلال تحقيق التنمية المحلية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي و تبني نماذج الانتاج المحلي ،حيث يتم التركيز على القطاعات التي تمتلك فيها الدولة مزايا تنافسية تسمح للاقتصاد الجزائري بالتكيف الايجابي من جهة و من اختراق الأسواق الدولية من جهة أخرى ، و من بين القطاعات التي يعول عليها ، يتزايد الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية الذي ألحق بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل ترقيته و تطويره . وتتزايد المؤسسات التي تنشط في الصناعات التقليدية من سنة إلى أخرى حتى أنها أصبحت تمثل نسبة هامة من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حسب ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 01 : عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المؤسسات.

طبيعة المؤسسات	ص. م	عدد المؤسسات عام 2007	%
المؤسسات الخاصة		293946	71.53%
المؤسسات العمومية		666	0.16%
نشاطات الصناعة التقليدية		116347	28.31%
المجمـــــــوع		410959	100.00%

المصدر : نشرية المعلومات رقم 12 وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية 2007.

ان اختيار قطاع الصناعات التقليدية بالذات لاقامة أنظمة انتاج محلية له مبرراته و التي يمكن اجمالها في :

- أهمية مساهمة القطاع في انتاج القيمة المضافة حيث يمثل القطاع ما قيمته 28بالمائة من الناتج المحلي الخام.
- العدد الهام للحرفيين وللمؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية.
- مساهمة منظمةGTZ وهي المنظمة الالمانية التي تقدم المساعدة التقنية ضمن برامج التعاون.
- سهولة دمج أكبر عدد من العمال البطالين في المدن الصغيرة و الارياف في هدا النشاط نظرا لمرونته الكبيرة حيث لا يتطلب راسمال كبير لا بنات تحتية.

وهكدا انطلق البرنامج سنة 2007 باختيار 07 غرف للصناعات التقليدية كمرحلة ابتدائية ليتم شمل كل الغرف عبر الوطن .وقد تم اختار هده المناطق بعد دراسة ميدانية قامت بها الوزارة الوصية مع الهيئة الالمانية GTZ تمثل هذه الانظمة المحلية كما يلي :

1- النسيج الوبري في الجلفة .
2- صناعة الحلي الصحراوية بتمنراست.
3- المنتجات الجلدية في جيجل.
4- صناعة الفخار في بجاية .
5- صناعة الحلي في باتنة.
6- صناعة النقش على النحاس في قسنطينة.
7- صناعة الزرابي في غرداية.

بعد ثلاث سنوات من العمل في ضل تجمع نظام الانتاج المحلي أصبحت المؤسسات قادرة على :

- تسويق منتوجها وطنيا و دوليا (جيجل) من خلال تنويع منتوجها بحيث قضت على مشاكل المتعلقة بالدباغة بعد شراء مشترك لالة حديثة . مما حرك عملية البيع محليا تم وطنيا ثم دوليا (معارض مشتركة)
- القضاء على السلع المنافسة الاقل ثمنا في السوق بعد تمكن مؤسسات النظام الانتاج المحلي من حل مشكلة التكاليف المرتفعة حالة الفخار ببجاية.
- رفع تنافسية منتجي الحلي في باتنة بعد أن تمكن أعظاء نظام الانتاج المحلي من الحفاظ على مصالحهم بعد خلق جمعية محلية لهم تمكنت من امتلاك قوة التفاوض بشأن أسعار المادة الاولية في المركز العاصمة.

وهده النتائج المشجعة دفعت الوزارة الوصية الى انشاء أنظمة انتاج محلية في غرف أخرى عبر المناطق المختلفة من الوطن ، كدالك تهتم وزارات أخرى بهده الأنظمة في قطاعات اخرى أكثر تقنية ، كالالكترونيك وصناعة المنشأت البحرية في دراسة قد انطلقت في اعدادها هيئة GTZ.

المراجع

[1] Benko G, Lipietz, A. (1995), « De la régulation des espaces aux espaces de la régulation », dans R. Boyer, Y. Saillard éd., *Théorie de la régulation : l'état des savoirs,* Paris, La Découverte, www. lipietz.net/spip.php?article569

[1] أنظر في ذلك Marchal « MARSHALL A., 1920, « *Principale of Economics* » , Londres: MacMillan.

[1]Benoît Lévesque, Juan-Luis Klein, Jean-Marc Fontan et Danièle Bordeleau « Systèmes locaux de production : réflexion-synthèse sur les nouvelles modalités de développement régional/local » Cahiers du CRISES Collection de cas d'entreprises d'économie sociale– no ET9601 . www.crises.uqam.ca

[1] المرجع السابق

[1] Lévesque, B., Klein, J.L., Fontan, J.M. Les systèmes industriels localisés :état de la recherche UQÀM – 1998 www.omd.uqam.ca/publications/telechargements/sysindus.pdf

[1] نفس المرجع السابق

[1] " Myriam Donsimoni 'Savoir-faire, patrimoine et développement local" Séminaire de Formation sur les Systèmes Productifs locaux Béjaia. Du 14 au 16 Avril 2008.

[1] ABDELKADER SID AHMED « Economie du Maghreb ;L'impératif de Barcelone » ;CNRS ; Paris ;1998 ; P75-76.

[1]Sarah Marniesse ; Ewa Filipiak "Compétitivité et mise à niveau des entreprises; Approche théoriques et déclinaisons Opérationnelles" ; Département de la recherche ; Publications de l'Agence Française de Développement ; www.afd.fr ; document PDF.

[1] المرجع السابق

[1] قلش عبد الله " أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد رقم 29 ، جويلية 2006 . www.uluminsania.net

[1] نفس المرجع السابق

[1] Mohammed ABDELLAOUI et Amina HAOUDI *« Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc »* Université FÈS – Maroc .www.univ-tlemcen.dz/.../Mohammed%20ABDELLAOUI%20+amina%20haoudi.pdf

[1] **Houda** Belkhiria **« Systèmes Productifs Locaux** (SPL) et. Développement Local: Transfert de Technologie et Rôle des Institutions. (Version Préliminaire). Par. www.ps2d.net/media/**houda**_belkhiria.**pdf** -

[1] **Houda** Belkhiria .obcit

[1] HAMMAS Mohamed Amine « SYSTEMES PRODUCTIFS LOCAUX, INSTITUTIONS DECENTRALISEES ET DEVELOPPEMENT :Etude des perspectives de « développement par le bas » au Maghreb » COLLOQUE MONDIALISATION, INSTITUTIONS ET SYSTEMES PRODUCTIFS, AUX PAYS DU MAGHREB Hammamet 22-23 JUIN 2006

[1] Marqueterie : تطعيم الخشب بالعاج و الصدف وهي عملية النقش أو الحفر في الخشب تم لصق مواد أخرى كالنحاس ، او العاج أو الصدف الخ.....

[1] L'artisanat au Maroc : Un gisement inexploité, ONUDI, 2003 ; www.unido.org/fileadmin/.../11731_morocco_small.pdf

[1] الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر www.pmeart-dz.org